الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الدلائل القطعية بين «نعم» و «لا» لربط الدين والدولة

شاكر النابلسي
امريكا

الإسلام والمجتمع المثالي

إن الإسـلام ديـن ودنـيـا، فقد أخضع الدولة للشريعة، والشريعة بحد ذاتها تنظيم للمجتمع والدولـة. وهدف الإسلام إنشاء مجتمع أمثل، فالمدينة الفاضلة مطلب الإسلام كما كانت مآرب الفلاسفة في القدم. وقال الكاتب المصري عبد الرحمن الشرقاوي: أنا أرفض تعبيري: «نظام إسلامي» أو «دولة إسلامية». فالدولة الإسلامية هي كل دولة تؤمن بروح الإسلام وتطبق أحكام الشريعة الإسلامية. وأنـا مؤيد لإنشاء دولة إسلامية تقوم على القيم التي تحلى بها النبي وعلي بن أبي طالب. أنا إذن، مع دولة إسلامية اتخذت الرحمة والصفح والقيم الأبيّة.(«رأيهم في الإسلام»، ص ٦٣).

تبريرات تاريخية

ومن الباحثين كالمصري فهمي هويدي، من راح يبرر كل رأي إسلامي في فصل الدين عن الدولة وفي ضرورة ابتعاد الدين عن السياسة تبريراً تاريخياً ينتهي منه إلى أن الشيوخ الذين قالوا بفصل الدين عن الدولة كان هدفهم حماية علماء المسلمين من أن يتدخل في شؤونهم الاستعمار كما هو الحال عند الشيخ الجزائري عبد الحميد بن باديس. وكان هدفهم أيضاً لعن السياسة التي قادت إلى اضطهادهم ونفيهم من بلادهم كما هي الحال عند الشيخ محمد عبده عندما نفاه الاستعمار الإنجليزي من مصر إلى لبنان في عام ١٨٨٢ . ويؤكد هؤلاء الباحثون أن شيوخ الإسلام يربطون ربطاً محكماً بين الدين والدولة. وأن فصل الدين عن الدولة ما هو إلا تقليد غربي، و«مقالة إبليسية»، ومن «موارث الفكر الغربي التي أخذت مكانها في الفكر العربي في عصور التدهور والانحطاط التي عاشها العالم العربي والإسـلامي منذ القرن الثامن عشر، مرتبطة بتحلل الإمبراطورية العثمانية وبدء اندثارها» («القرآن والسلطان، ص ١٢٥) .

ونفى فهمي هويدي أن يكون غير الشيخ عبد الرازق من كتب صراحة بفصل الدين عن الدولـة. ونسي أو تناسى أن الشيخ خالد محمد خالد ومحمد خلف الله، كانا من ضمن شيوخ الأزهر الذين أنكروا زمناً ضرورة ربط الدين بالدولة.

كذلك، فإن هويدي لم يلتفت إلى أن قلة رجال الدين الذين قالوا بفصل الدين عن الدولة عائد إلى أن غالبية أفراد المؤسسة الدينية لهم مصالح ومنافع ومميزات مالية واجتماعية وسياسية في ربط الدين بالدولة. وأنهم بهذا الربط أصبحوا من أهل العقد والحل. وأنهم بفصل الدين عن الدولة يصبحون من أهل الطرد والظل. وأن السياسة لا تفيد الدين بقدر ما تعود بالخير العميم على رجال الدين أنفسهم. ومن هنا، فقد قال الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر بعد أن تمّ دفع أربعين مليون دولار للأزهر من إحدى الدول الخليجية في عام ١٩٧١ لمحاربة الشيوعية والمبادئ الهدامة من أن «من يقول بفصل الدين عن السياسة، لا يفهم في الدين، ولا يفهم في السياسة».

حجج من قالوا «لا» لربط الدولة بالدين

ومـن المفكرين العـرب المعاصرين من قـال «لا» لوصـل الـديـن بـالـدولـة في العصر الحديث، واعتبروا أن هذا الوصل لا أساس له، وهم قطعوا في ذلك أيضاً. ومما قالوه في هذا الصدد ما جاء على لسان الباحث المصري محمد العشماوي:

إن فكرة الدين السياسي فكرة يهودية، وليست إسلامية. ولقد سار الإسلام في خطى اليهودية دون أن يتنبه إلى ذلك. فرسالة موسى رسالة تشريعية في حين أن رسالة محمد رسالة رحمة وأخلاق. فالتشريع في القرآن لا يتعدى ثمانين آية من مجموع ستة آلاف آية في القرآن. والله أراد أن يكون الإسلام ديناً. والناس أرادوا أن يكون الإسلام سياسة. والإسلام لا يوصي ولا يشترط حكومة من نوع خاص وهو ضد ما يُطلق عليه «الحكومة الدينية» التي تضفي عصمة أو قداسة على الحكام. وأن جمهرة من العلماء والفقهاء متفقة على أن نظام الحكم ليس من أصول الدين والشريعة الإسلامية («الإسلام السياسي» ص ٧، ٣٦، ٤٦، ١٥٩).

أما الباحث المصري محيى الدين محمد، فكان رأيه أن أول ما نطالب به، وبمنتهى العنف والصلابة هو فصل الحكومة المدنية عن الدين، وعدم النص في مقدمة الدستور على أن دين الدولة الرسمي. فالدين في أعظم صوره إرادة فردية تريد أن تتعلق بقوة وتفسير خارقين لكل مجالات النشاط الحيوية والانحلالية الساكنة في أرضنا. (ثورة على الفكر العربي المعاصر، ص ٣٧).

وقال الباحث المصري حسين أحمد أمين: لا يمكن لدولة عصرية اعتماد الإسلام كنظام حكم فيما إذا اكتفت باقتباس أحكامها من القرآن والسُنّة فقط. ولكن بإمكانها تنظيم دولة عصرية إذا ما أقرّت التطور الحديث، وأشبعت أحكامها من روح القرآن والسُنّة والتراث الفكري الإسلامي معاً («رأيهم في الإسلام»، ص٨٦).

أما المفكر اللبناني ناصيف نصار فيقول: إن القول بأن الدولة تتأسس بطبيعتها على الدين ليس سوى ترجمة نظرية خاطئة لأوضاع وممارسات كان يستعملها رجال الدين لبسط سيطرتهم على الشعب، ويستعملها الحكام لإحكام قبضتهم على المحكومين. كما نجد أن القول بأن الدين أداة فعّالة في خدمة الدولة لا يَصُحُّ إلا في وضعيات وظـروف تاريخـية معينة (مطارحات للعقل الملتزم، ص١٥٤).

أما الأديب المصري الراحل يوسف إدريس، فيقول إنه لا يمكن لدولة عصرية اعتماد الإسلام كنظام حكم. فالوطن الحديث يقوم على التكنولوجيا والعلم، وعلى المؤسسات والأنظمة الأوروبية. فلا يمكن تثبيت حكم إسلامي وفرضه على المجتمع الحديث. («رأيهم في الإسلام»، ص ٩٩).

الوحدة السياسية الدينية نظرية أكثر منها عملية

يقول بعض الباحثين كأيمن الياسيني، أن الوحدة السياسية الدينية التي دعا إليها الإسلام برزت إلى حيز الوجود في الدرجة الأولى على الصعيد النظري أكثر منها في الميدان العملي. وأن هناك عدة أسباب أساسية لفصل الدين عن الدولة فصلاً تاماً نتيجة لاستمرار المفارقة ما بين المُثُل الدينية والنهج الواقع، ومن هذه الأسباب:

١. أن الشريعة فقدت حيويتها تباعاً برغم أنها كانت أصلاً أداة تقدمية لتعزيز الإسلام. فأصبحت ناموساً جامداً قديماً، بسبب عجز «العلماء» عن تجديد القانون الديني وتكييفه مع الواقع.

٢. مواصلة الإدعـاء بـوجـود التحـام تـام بين المهمتين الدينية والسياسية يقوم بأدائهما جهازا وحدويا.

٣. إن علماء الدين أنفسهم لم يتخلوا يوماً عن الادعـاء بـأن لهم تـأثـيراً كبيراً في السلطة السياسية.

٤. قبول الحكام المدنيين إدعـاء علماء الدين بسلطتهم السياسية مقابل أن يقوم علماء الدين بالرضا عن السلطة وموافقتهم على سياستها.

ويرى بعض المفكرين العرب المعاصرين كالمصري أنور عبد الله أن العالم العربي ما زال في مرحلة المغامرة الثقافية ولم يدخل بعد مرحلة المغامرة العلمية. وأن هناك علاقة واضحة بين الدين الإيديولوجيا في العالم العربي. وأن الدين تحول في العالم العربي من عقيدة وعلم إلى أيديولوجيا دينيـة بـفعل الكيمـيـاء السياسية («العلماء والعرش»، ص ٢٣-٢٥).

الشرعية والأزمة السياسية العربية

أما الباحث والأكاديمي السوري/الفرنسي برهان غليون، فيرفض صيغة اعتماد الإسلام كنظام حكم في الدولة العصرية. فالإسلام ليس بنظام حكم، لا تاريخياً ولا عقائدياً. وتجربة الدولة الإسلامية انحصرت بنظام «المدينة» أيام النبي عليه الصلاة والسلام، وهي الانطلاقة التي اعتمدتها الشعوب الإسلامية مثالاً نظرياً لكل أمة. ففي العصر الأموي كان للإسلام الفضل الأكبر في بناء دولة لم تكن إسلامية. والخلافة العباسية كانت أقرب إلى الحكم الملكي منها إلى الدولة الإسلامية.(نظرية الشرعية وأزمة السياسة العربية، ص٦٧).

ويرد المفكر اللبناني عادل ضاهر الكلام عن علاقة الإسلام بالسياسة إلى أنها علاقة تاريخية مؤداه أن اتجاه الإسلام في إقامة دولة يجد أساسه في الشروط التاريخية التي نشأ في ظلها الإسلام، واقتضت إقامة دولة كشرط لتأسيس وترسيخ دعائم الدين. إن طبيعة الشروط التاريخية هذه وليست طبيعة الإسلام بالذات - كعقيدة وعبادة - هي التي جعلت من السياسة واسطة لإقامة الدين.(«اللامعقول في الحركات الإسلامية المعاصرة»، ص٤٥).

أما المفكر المصري لويس عوض فيؤكد - كقبطي - أنه لا يمكن اعتماد الإسلام كنظام حكم في الدولة العصرية. فليس الإسلام نظاماً سياسياً خاصاً. وكل ما يمكن قوله هو أن الإسلام في عهده الأول - يوم كان خالصاً نقياً - كان يُشكّل جمهورية شرعية بقيادة رجـال لا صفة دينية لهم لتطبيق القوانين الإلهية. والذين يؤيدون قيام النظام الإسلامي يقولون بأبعاده الروحية والعقائدية والجمالية. وهذا ما يفقد كل أمل عند مَن يؤمنون بقدرة الإسلام ونظامه على منافسة الأنظمة الغربية («رأيهم في الإسلام»، ص١١٢).

الدين الإيديولوجيا الدينية

ولكي نميّز بين الدين الإيديولوجيا الدينية، علينا أن نـدرك الـفـروق الـتـالـية، بين الدين الإيديولوجيا:

الدين مجموعة من التعليمات السماوية تتعلق بصلة العبد بخالقه. وهي تعليمات لا تتغير ولا تتبدل بتغير الأزمنة والأمكنة. ولا تتدخل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في تشكيل أحكام الدين. كما لا يناقض الدين نفسه. ولا يُستعمل الدين كتبرير للحركات السياسية والاجتماعية. ولا صراع في الدين بما هو من عند الله.

أما الإيديولوجيا الدينية فهي طريقة فهم الناس للدين في كل عصر من العصور حسب اختلاف الزمان والمكان، وحسب اختلاف المفسرين. وتتدخل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في تشكيل الإيديولوجيا وأحكامها. وتناقض الإيديولوجيا الدين. كما تُستعمل الإيديولوجيا كتبرير للحركات السياسية والاجتماعية. وتكثر الصراعات في الإيديولوجيا بما هي من صنع البشر.

لماذا المناداة بالإسلام كدين ودولة؟

أصبح واقع الإسلام كدين ودولة واقعاً ينادي به الكثيرون منذ الربع الأخير من القرن العشرين. وهذا مرده ليس لأن الإسلام يمكن أن يكون ديناً ودولة في آن واحد، وعلى أبواب القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، ولكن مرده يعود إلى أسباب تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والتربوي العربي.

ويحدد المفكرون العرب المعاصرون هذه الأسباب على الوجه التالي:

١- يرى المفكر السوري عزيز العظمة أن نمو التيار الإسلامي بشكله العام - الذي اتخذ من الإسلام تفسيراً وسمة أساسية للوطن العربي - في فترة الستينيات وفي إطار الصراع بين القوى الثورية العربية (الناصرية والبعث) والقوى المحافظة اجتماعياً والمعادية للاشتراكية اقتصادياً والموالية لأمريكا أساساً (العلمانية من منظور مختلف، ص ٣٢٨).

٢- وجود المشاكل اليومية الملحة المتمثلة في تضاعف الحاجات في مجالات الحياة الاجتماعية كافة وخاصة في التعليم والاستشفاء والسكن والشغل، وذلك نتيجة التكاثر السكاني بوتائر عالية.

٣- بطء وتائر النمو الاقتصادي وعدم قدرتها على مواكبة النمو السكاني المهول.

٤- تزايد المفعول التفكيكي للحداثة على مستويات الوجود الاجتماعي كافة، ابتداء من النسيج العائلي إلى النمط الاقتصادي، إلى التحديث السياسي، إلى التحديث في مجال القيَم.

٥- التركيز على المعاملات بجانب العبادات والتوحيد بين الفكر والدين.

٦- التفسير الاختزالي للظواهر بردها كلها إلى مبدأ واحد.

٧- الاعتماد على سلطة السلف والتراث وتقليص المسافة بين النصوص الأساسية والنصوص الثانوية.

٨- يقول المفكر المغربي محمد سبيلا إن سبب ظهور فكرة أن الإسلام دين ودولة الآن، هو إغفال البعد التاريخي، وتحويل الحقائق النسبية والتاريخية إلى حقائق أبدية («الإيديولوجيا.. نحو نظرية تكاملية»، ص١٩٦-١٩٨)

يقول بعض الباحثين كاللبناني علي شلق، أنهم لا يدرون كيف يتحجّر مفكرون كالشيخ علي عبد الرازق حين يعتبرون أن الدنيا شيء والدين شيء آخر. ويتساءلون بقولهم: هل جَهَل هؤلاء الذين يُفترض أنهم على جانب من التاريخية والتطور البشري وشيء من علم النفس أن الدين في قديم الزمن نبع من أمرين: الخوف والمنفعة. فعبد الإنسان ما خافه من الطبيعة. ورغب في عبادة ما ينفعه من الحيوان وسوّاه طوطماً. ثم تدرج واستطاع بعقله أن يفهم سر الإلوهية، فوجد قلبه في الواحد الأحد. ولقد وُجد الدين لمعرفة الله الديـان في الدنيا، فهو موضـوع دنيوي للآخرة. وليس منفصلا عن هذه الدنيا بحال. فكيف يريد عبد الرازق أن تكون الخلافة شيئاً بعيداً عن الله ورسوله؟ («العقل السياسي في الإسلام»، ص ١٧٥).

إعادة النظر في الديمقراطية

جمال ناجي
الاردن

هل آن الأوان لإجراء مراجعة ثقافية لمفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها التي خرجت كثيرا عن النص وأحالته إلى منصة انطلاق نحو ممارسة مراوغات لا تخلو من البريق الفاسد؟.

علامات الساعة معروفة ، لكن علامات انتهاء صلاحية الديمقراطية لم تعرف بعد، على الرغم من أنها أصبحت مسنة، وربما تلزمها فحوصات سريرية ومخبرية، بعد أن تجاوزت النصف الثاني من الألف الثالث من عمرها .

كانت الديمقراطية بداية لتنظيم حكم الشعب في اليونان منذ القرن السادس قبل الميلاد حين سمح لربع الذكور بالتصويت المباشر على القرارات وليس على ممثلي الشعب، ثم تطورت وسمحت لنصف الذكور بالتصويت ، إلى أن تنبهت الأجيال اللاحقة فسمحت لكل الذكور وبعدها للذكور والإناث بالتصويت ، لكن هذا استغرق قرونا من عمر البشرية ، كما استغرق التحول الى الديمقراطية النيابية قرونا أخرى.

الغاية من هذا التسلسل السريع هو التأكيد على أن الديمقراطية كالكائنات الحية، تتنفس وتتطور وتتغير بمرور الزمن ، وكلما أحس الإنسان بوجود ثغرة في بنائها وجب عليه معالجته.

الآن وبعد هذا الشوط مع الديمقراطية نتنبه إلى أنها لم تعد مثلما كانت ، فكرة وسلوكا خاليا من العيوب ، إنها ممارسة مصحوبة بالضجيج والإحتفالات التي تخفي كآبة معتمة تقيم في أعماق المحتفلين الذين يدركون أن ديمقراطيتهم قد فقدت بريقها ورعايتها التاريخية للمساواة والإنصاف .

لننظر الى ما تفعله الديمقراطية المعاصرة بالشعوب والمجتمعات في ظل الأزمات التي يعيشونها: من يدفع أكثر في حملاته الإنتخابية تزداد فرصه في الفوز ، ليس لأن الناخبين فقدوا ضمائرهم ، إنما لأن الفقر يدعوهم الى الافادة من مواسم الانتخابات التي تحيلهم إلى حبوب في طاحونة المرشحين الذين ما ان يفوزوا ، حتى يعودوا الى استحكاماتهم الأصيلة التي غادروها بضعة أيام أو شهور لغايات الصيد الإنتخابي .

يؤشر هذا على طبيعة العلاقة بين الديمقراطية، وبين الأوضاع الاقتصادية ، ففي مجتمعات الوفرة ، كأوروبا وأمريكا، يتقلص تأثير المال الانتخابي الى حد ما ، لأن الناس لا يعانون تلك الضائقات التي تعانيها شعوب الشرق ، ولأن مستوى الوعي يفوق كثيرا ما لدى البلدان ذات الديمقراطيات المحدثة ، لكن هذا لا يعني بالطبع سلامة ونقاء تلك الديمقراطيات ، فثمة الكثير مما يمكن ان يقال فيها وعنها.

لو توقف الأمر عند هذا العيب البنيوي للديمقراطية، لقبلنا بالامر وإن على مضض ، لكن المال السياسي او الانتخابي يفتح الباب واسعا لعقد الصفقات بين المرشحين ، وبيع أصوات الناخبين بالجملة ، والتعامل معهم كما لو انهم عرائس ميكانيكية قابلة للتوجيه من خلال مفاتيح المال ، ما يؤدي إلى نتائج تسمح لأكثر الناس جهلا وجشعا وتنكرا لقضايا الوطن والجماهير كي يصبح ممثلا لأولئك الناخبين الطيبين.

سلطة المال الآن ليست مجرد قوام يخشخش في أثناء سيره ، إنما هي مدججة بسلطات اجتماعية وسياسية ، وبهذا تبدو الديمقراطية كما لو انها سُخّرت لتسييد الأثرياء ، والحيلولة دون وصول الفقراء الى المراكز والمقاعد التمثيلية .

لا يعني هذا مطالبة بإحالة الديمقراطية على التقاعد ، إنما إلى اعادة النظر في اسسها وتطبيقاتها الجائرة ، أجل الجائرة ، وليس أدل على ذلك من أن من يمثلون الشعوب في غالبية دول العالم الثالث ، هم أنفسهم الذين يعملون على طحنها وسلبها الكثير من مكتسباتها، عن طريق القوانين والتشريعات التي يتم إقرارها بعد جولات من الحوارات التي تتخللها صفقات تؤدي إلى تغيرات مفاجئة وفاضحة في مواقف الكثير من المتصلبين ، والتواءات مخزية في سلوكهم .

كلنا وقعنا في هوى الديمقراطية لأننا لم نجد بديلا عنها ، وسنظل متمسكين بحبنا الأول لها ، لكن هذا الحب لن يحول دون طرحنا تلك التساؤلات النابعة من خيبات الأمل التي تصيبنا عندما ننظر الى ما آلت إليه احوالها وأحوالنا معها.

كان من الممكن أن نقول بأن العيب ليس في الديمقراطية ، إنما في إساءة استخدامها ، ولكن استعراض منهجيات وأسس الديمقراطية المعاصرة يؤكد أنها أشبه بعقد يتضمن الكثير من العموميات التي يمكن صرفها وتأويلها حسب الغايات ، على الرغم من الفرضية التاريخية الفكرية التي تفيد بأن الديمقراطية قادرة على حماية نفسها من خلال نظمها وآلياتها ودفاعاتها الذاتية.

لقد ثبت بأن هذه الحماية محض تهويم لا يرقى إلى مستوى التوظيفات العقلية التي يلجأ الإنسان إليها كلما أراد الإلتفاف على محتوى الديمقراطية ، كما أن مدمني الاستثمار في حقولها حققوا ما لم تحققه لهم الأعمال العقارية والتجارية واسواق المال ، لذا فهم ينافحون عنها، كما لو انهم هم من اخترعها، وهنا المشكلة ، إذ من يستطيع التصدي لمن ينادي بالديمقراطية؟ ومن يعرف بأن كثيرين ممن يذودون عنها انما يهدفون الى سجنها وربما إجراء تعديلات جينية عليها؟ إن معقولية دفاع المستثمرين تسكت أي صوت قد يرتفع في وجوههم ، فباسم الديمقراطية يبدأون أحاديثهم وجلساتهم التي يتخذون فيها قرارات خنق جماهير الناخبين الطيبين ، وباسمها يتم تبرير التشريعات المصممة لخدمة مصالح الفئات الميسورة التي يمثلها الفائزون ، على حساب الفئات الأقل حظا، تلك التي أوصلتهم إلى مقاعد القرار.

إن الوقوف الى جانب الديمقراطية لا يعني الموافقة على كل نتائجها ، فكثيرا ما كانت هذه النتائج مخيبة للآمال. لكن ، كيف يمكننا تثقيف السلوك الديمقراطي وضبط النوايا ووضعها في محطات خاصة للتنقية من أجل الحصول على ديمقراطية تخدمنا؟ هذه مهمة مستحيلة ، وربما كان من الأفضل أن يعاد النظر في النصوص وأساليب التطبيق التي تسمح بالتأويل والتسلل والخرق ، من أجل حماية الديمقراطية من خبث ندمائها ، ومن نفسها أيضا.

اثر أحادية مصادر المعلومات في توجيه التغطيات الصحافية عن بعد

صفد حسام الساموك

أحدثت المبتكرات التكنولوجية الحديثة في مجال الاتصال تبدلات مهمة في عمليات حصول الوسائل الإعلامية المختلفة على المعلومات ومعالجتها ونقلها، وصارت الدول الصناعية الغربية الكبرى مسؤولة عن تسويق وتصدير نقل هذه المعلومات بنسب عالية، مستغلة إمكاناتها التكنولوجية لتمرير معلوماتها، التي تؤمن لها سيطرة إعلامية كاملة، ليس في مجتمعاتها فحسب، بل في دول العالم (النامية)، التي تلتقط معلوماتها عبر وسائل وتقنيات الاتصال المختلفة.

فالتطور العلمي والاقتصادي الهائل قد أدى خلال العقود الأخيرة إلى تطور شامل لوسائل وشبكات الاتصال الحديثة، وجعلها حكرا في أيدي الدول المصنعة والغنية، وبعيدة عن متناول الدول الفقيرة، ما سمح لبعض الدول المتطورة والأكثر تقدما علميا واقتصاديا وتقنيا بالسيطرة على وكالات الأنباء العالمية ومحطات الإذاعة والتلفزيون الفضائية وكبريات الصحف والمجلات العالمية التي تشكل بمجلها المصدر الرئيس للأخبار في العالم.

وما يعنيه ذلك: هو امتلاك الدول الغربية المصنعة – وبفضل لامتلاكها لتكنولوجيا الاتصال عبر العالم - قد أحكمت قبضتها على مصادر المعلومات، خاصة بعد أن بينت الإحصائيات المعتمدة بان ما يزيد على ٨٠٪ من المعلومات المتعلقة بالوقائع والأحداث التي تنقل عبر العالم، تصدر عن الوكالات العالمية للأنباء، وهي لا تخصص إلا ما بين ٢٠٪ - ٤٠٪ من تلك المعلومات التي تنقلها للحديث عن الدول النامية، التي يقارب عدد سكانها ثلاثة أرباع العالم.

وبينما نجد أن وكالات الأنباء الدولية تشرف على أكثر من (٥٠٠) مكتب تنتشر في نحو (١٢٠) بلدا، ونسخ الصحف الموزعة يوميا لا تتجاوز العشرين نسخة لكل ألف نسمة في الدول النامية، تفوق في الدول المصنعة على (٣٣٠) نسخة لكل ألف نسمة، أما أجهزة الراديو فهي (٩٠) جهازا لكل ألف في الدول النامية مقابل (٩٠٠) جهاز في الدول المصنعة، وأجهزة التلفزيون (٣٠) جهازا مقابل (٣٥٠) جهازا.

وفي ما يتعلق بالإمكانات الفنية والتقنية، فتشير تلك الإحصائيات إلى أن: الدول المتقدمة تتصرف بنحو ٩٠٪ بالإمكانات التي توفرها رقعة الذبذبات الإذاعية، في حين لا تمتلك الدول النامية وسائل الدفاع التقنية ضد الإذاعات الأجنبية.. كما إن نظام الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية يقع برمته تحت سيطرة المجتمعات الدولية المرتبطة بالدول المتقدمة، وبصورة عامة فانه يتضح من إحصائيات اليونسكو إن ٧٣٪ من أجهزة البث الإذاعي و ٧٤٪ من أجهزة الراديو و ٨٠٪ من أجهزة التلفزيون الموزعة في العالم توجد في الدول المصنعة، كما إن ورق الصحف يستهلك بنسبة ٨٥٪ في الدول المصنعة، وتستحوذ الدول الغنية على نحو ٩٥٪ من بنوك المعلومات وأجهزة الكومبيوتر الموجودة في العالم، ويتوقع أن يتفاقم الاختلال في خلال السنوات المقبلة، ليصل إلى ٩٨٪.

لقد ناقشت اليونسكو مسالة (احتكار) دول العالم الصناعي لمصادر المعلومات، وأقيمت ندوات عديدة أسهم فيها اتحاد الإذاعات العربية منذ السبعينيات، إلا أن أي تغير ملموس لم يحدث على ارض الواقع، ويحذر متخصصون في البحث الإعلامي من: ((إن وسائل الإعلام العالمية هي نظام للمعلومات، لا يتوقف دورها – فقط – على استقاء المعلومات، إذ يرتبط بهذا النظام – أيضا –المراحل كافة التي تمر بها هذه المعلومات، حتى خروجها إلى المتلقي في صور ورموز معقدة، وفي هذه المراحل تتم عمليات معقدة أخرى من الضبط والسيطرة، تظهر آثارها في التباين الواضح بين ما تقوم به وسائل الإعلام بجمعه من معلومات، وما تنتجه في النهاية في شكل من أشكال ومفردات النشر أو الإذاعة، ومعروف إن المهمة الرئيسة للمادة الإعلامية اليوم، ليس أن توجد – فقط – وان ترسل ليتم تلقيها فحسب، بل أن تصل وتؤثر في وفق ما يخطط له مصدر المعلومة، الذي يكون الإعـلام في نظره (ممارسة غائية)، عبر أجهزة معقدة، أوجدتها قوى معينة، وصولا إلى أهداف محددة.

وهذا ما يعكس خطر اعتماد وسائل الإعـلام المختلفة في الـدول النامية بشكل شبه كامل على مصادر المعلومات الدولـيـة، في أثـنـاء نـقـلـها للأخبار، وخاصة إن وسائل الإعـلام الغربية تفرض طريقتها الخاصة في تصورها للعـالم عـن الـبـلـدان الـنـامـيـة، بحيث ترسل إليها الأنـبـاء معالجة محررة، وليس بصورتها الأصلية الكلية قبل التحرير والتقطيع، كي تتولى وسائل الإعـلام نشرها وبثها، وعـلـى الرغم من إن وكـالات الأنـبـاء العربية، والتي أطلق عليها تسمية (الوكالات الوطنية)، لأنها أسست ما بين ١٩٥٦ – ١٩٧٦ في الـدول العربية التي تحـررت من السيطرة الاستعمارية التي خلفت الحرب العالمية الثانية، وهي جميعها تابعة لحكومات هذه الدول، إلا إنها لم تأت استجابة لضرورات موضوعية، بل استجابة لدوافع تتعلق باستكمال (هيبة) هذه الدول وسيادتها، وهي لا تقدم معالجة موضوعية للأحداث المحلية، وإنمـا ركـزت عـلـى نشاطات المسؤولين الحكوميين، ولم تتمكن بالتالي – بإجماع الكل - من تقديم تغطيات بديلة لتلك التي قدمتها وكالات الأنباء الدولية، وصارت أوعية ناقلة لمعلوماتها.

إن احتكار مصادر المعلومات وأحاديتها يؤثر بشكل كبير في الأفراد المتلقين، من حيث انه يـؤدي إلى إلـغاء التنوع في الأفكار ووجهات النظر التي يمكن إن يشكل الفرد على أساسها تصورا محايدا من خلال الاختيار من بين عدة اخـتـيـارات، وتكريسـا لـوجـهـة النظر الواحدة التي يحددها، وتجعل هؤلاء المتلقين غير قادرين على الخروج برأي مستقل صحيح.

وعلى الرغم من شعور الدول النامية بمـخـاطـر الـتـبـعـيـة الـتـكـنـولـوجـيـة والإعلامية للغرب، فان البعض يجد إنها لا تستطيع إيجاد البديل في الوقت الراهن، وهـذا مـا يـبرر لها أن تطالب الدول المتقدمة بحقها من التكنولوجيا، ومنها تكنولوجيا الاتصال، حتى تنمي اقتصادياتها ومشاريعها التنموية.

وتعتمد وسائل الإعلام العربية، شانها في ذلك شان بقية الدول النامية، على مصادر المعلومات الدولية في أثناء تناقلها لـلأحـداث، على الرغم من إن السنوات الأخيرة شهدت تقدما كبيرا في وسائل إعلامها، وخاصة في مجال الفضائيات واسـتـخـدام تكنولوجيا الكومبيوتر المستخدمة في الفضائيات، إلا أن اغلبها ما زال يخضع لاحتكارات الـوكـالات الإخـبـاريـة الـكـبرى في بث الأخبار العالمية.

وتأسيسا على ذلك، يتضح تأثير مصادر المعلومات الغربية المتعلقة بالوقائع والأحداث في الإعلام العربي في:

- تشكل وكالات الأنباء الغربية المصدر الأساس (والوحيد أحيانا) للمادة الإخبارية العربية والأجنبية، النصية والمصورة، التي تنقلها وكالات الأنباء الغربية إلى وسائل الإعـلام العربية، وتحتل هذه المادة مساحة واسعة في الصحافة ونشرات الإذاعة والتلفزيون.

- تشكل الإذاعات الأجنبية واحدا من المصادر المهمة، إن لم يكن الأكثر أهمية لمعرفة المتلقي العربي، لما يجري داخليا وخارجيا.

- التـدفق التلفزيوني الخـارجـي من المواد التلفزيونية، وخاصة الإخبارية منها، التي تقدمها المحطات التلفزيونية العربية.

وتزداد خطورة هذا الوضع الإخباري المنحاز إلى الرسائل الإعلامية (المصنعة) في سائل الإعلام الغربية، حين نجد إن القائمين على الاتصال أنفسهم يحملون صورة متحيزة ومشوهة عن العرب والمسلمين بشكل عـام، فقد توصل البحث الذي أجـراه الدكتور بسيوني إبراهيم حمادة على عينة من الصحفيين الغربيين إلى إن: ٨٥،٧٪ من أفراد العينة يرون إن العرب والمسلمين أصوليون، و ٧٨،٦٪ يرونهم معادين للغرب، و ٦٩٪ يرونهم معادين للمرأة، و مثلهم يرونهم عدوانيين، و ٦٧،٣٪ يرونهم معادين لحقوق الإنسـان، و ٦٦،١٪ يرونهم إرهابيين، و ٥٠،٩٪ يرونهم متخلفين، و ٤٤،٦٪ يرونهم معادين للأقليات، و ٣١،٥٪ يرونهم بدائيين، و ٣١٪ يرونهم كسالى.

إن تكون هذه الصورة المنحازة لدى القائمين في الاتصال في وسائل الإعلام الغربية، فضلا عن توجهات وسياسات مؤسساتهم الإعلامية ودولهم، تكون دافعا لتقديم تغطيات إخـبـاريـة غير موضوعية، ومشوهة للأحداث والوقائع الأصلية المتعلقة بالواقع العربي، حتى أن باحثين آخرين اعتبروا مثل هذه التغطيات أسلوبا من أساليب تمرير الإيديولوجيات الغربية، ووجـدوه أسلوبا (إعلاميا) على سبيل التضليل، بقصد قلب الحقائق، او تزييف الوعي، وتشكيل العقل وفق إمـلاء شروط الهيمنة على مختلف أصعدتها.

وهذا ما يظهر لنا خطورة استمرار أحـاديـة مـصـادر المعلـومـات المتعلقة بالوقائع اليومية على مستوى العالم، وسيطرة الدول المصنعة لتكنولوجيا الاتصال عليها، الأمر الذي ننضم إلى الداعين لبناء منظومة إعلامية عراقية على وفق الحاجات المدروسة، وتحقق برامجية لمفردات هذه المنظومة، تتناسب مع متطلبات التغيير ومعطياتها، ومع المهام المطلوب منا انجازها في هذه المرحلة ومستقبلا.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com